هيئة مكافحة الفساد

وزارة المالية

مذكرة تفاهم

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد

يمثلها رئيس الهيئة معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة المالية

يمثلها معالي السيد شكري بشارة.

مقدمة

إن هيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، بإعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها. وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة أشكاله ولقناعتهما بأن تضافر الجهود الوطنية وتكاملها يعتبر ضرورة حتمية ولازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز واستمرار العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من ادراك كل طرف لمسؤولياته المناطة به، فقد اتفقا على الآتي:

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: اتفق الطرفان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه.
2- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بنجاعة وفعالية.
3- تعزيز اسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في ترشيد إدارة المال العام.
4- تعزيز سبل الوصول للعدالة.

ثالثاً: التعاون في إعداد خطة العمل اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 على أن يحدد إطار زمني ومؤشرات قياس ومخرجات تضمن الجدية.

رابعاً: مساندة وزارة المالية في جهودها الساعية لتعزيز شفافية المعلومات والتقارير المالية للقطاع الخاص واعتماد الإجراءات والتدابير الرادعة للتهرب الضرائبي.

خامساً: التعاون المشترك في اعداد وتنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى رفع وعي العاملين في إدارة المال العام بأوجه الفساد وسبل مكافحته والوقاية منه من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات وفعاليات مشتركة.

سادساً: تقديم المساندة الفنية لطواقم الهيئة في الملفات التي تتطلب خبرة متخصصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الضرائب، الموازنة،...

سابعاً: وضع آليات للتعاون واعداد الأدوات اللازمة لتسهيل الإجراءات وتحقيق النتائج المرجوة بأسرع وقت. ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ نماذج التقييم الذاتي لمراجعة التدابير الوقائية المعمول بها في مكافحة الفساد،...

ثامناً: تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الخاصة بتعزيز النزاهة ومفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد في ادارة المال العام.

تاسعاً: وضع آليات العمل التي من شأنها أن تضمن السرية اللازمة للهيئة في الاطلاع على البيانات والبرامج اللازمة في قيامها بعملها الهادف إلى التحقق من شبهات الفساد وملاحقة مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون وحسب الأصول وبما لا يخل بالإجراءات القانونية والإدارية.

عاشراً: المشاركة الفاعلة في مراجعة التشريعات والسياسات المعمول بها في إدارة المال العام لضمان ادراج البنود والصكوك القانونية التي من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية في ادارة المال العام في اطار الوقاية من الفساد.

حادي عشر: تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لغايات نظر القضايا والمواضيع ذات الخصوصية التي تبرز الحاجة لتنظيمها إلى جانب تحديد نقاط اتصال فعالة لدى الطرفين لضمان النجاعة والتطبيق الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

ثاني عشر: يلتزم الطرفان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتفسر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.

ثالث عشر: تتضمن هذه المذكرة مقدمة وثلاثة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحررت على نسختين أصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف بنسخة منهما.

اعتمدت ونظمت من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية في هيئة مكافحة الفساد.

تحريرا في / /2019م.

الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د.أحمد براك

الفريق الثاني

وزير المالية

الوزير شكري بشارة